خاتمـــــــــة

يحاول الباحث فى خاتمة الرسالة أن يقدم خلاصة نتائجها بالتركيز على أهم هذه النتائج التى انتهت اليها الاجابة على تساؤلات البحث بهدف التعرف على مدى اتساق هذه النتائج مع الاطار النظرى الذى تبناه البحث، ومعرفة مدى التقاء أو تباعد هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة ولقد تم ذلك من خلال أربعة محاور أساسية هى :

أولا : استخلاص أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة فى الفصول السابقة على المستوى التاريخى والاحصائى والميدانى وبما يوفر اجابات للتساؤلات الرئيسية التى تم صوغها للدراسة.

ثانيا : مناقشة النتائج فى ضوء الأطار النظرى .

ثالثا : مناقشة النتائج فى ضوء البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة .

رابعاً : مقترحات بحثية .

أولاً : تحولات البنية الطبقية .

تتعلق هذه الاستنتاجات بالاجابة على التساؤل الأول الذى طرحته الدراسة والذى مؤداه:ـ ما التحولات التى طرأت على البنية الطبقية فى الريف المصرى قبل ١٩٥٢ حتى الآن ؟

وتحددت الاجابة على هذا التساؤل فى ضوء البيانات التالية :ـ

١- لم يطرأ تغير يذكر خلال الخمسين عاما التى استقرت فيها ملكية الأرض حتى صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول، وترتب على ذلك منطقيا ثبات الملامح العامة للبنية الطبقية فى الريف المصرى منذ ١٨٩٤ حتى ١٩٥٢، حيث ظلت العوامل التى أدت الى التباين الطبقى فى القرن التاسع عشر تقوم بالدور نفسه فى النصف الأول من القرن العشرين .

٢- أدت الاجراءات التى اتخذتها ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى إحداث تغيرات عديدة بالمجتمع المصرى، وانعكست آثارها على ملامح البنية الطبقية من ناحية وعلى أوضاعها الاقتصادية والسياسية، حيث أزاحت هذه الاجراءات بعض العراقيل من أمام تطور قوى الانتاج على أسس رأسمالية (وقوانين الاصلاح الزراعى، التمصير، التأميم) ونتج عن ذلك حدوث تغيرات فى علاقات الملكية والسيطرة الفعلية ترتب عليها تغيرات فى البنية الطبقية من بينها اختفاء طبقة ملاك الأراضى، الملكية العقارية الكبيرة والرأسمالية الصناعية والمصرفية الكبيرة وتبلور شريحة بورجوازية بيروقراطية، تنفرد بالسلطة واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية،

وتزايد طبقة رأسمالية زراعية ، وأيضاً تزايد عدد الفلاحين الفقراء (فدان فأقل) وأتساع حجم المعدمين .

٣- أدت التغيرات المؤسسية للزراعة المصرية المتمثلة فى إعادة النظر فى النظام التعاونى ، وإلغاء مصادرة الملكية الفردية ، وإلغاء الحراسات ، وإعادة النظر فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتصفية الحركة التعاونية ، وإصدار قانون جديد للتعاون الزراعى يفتح الطريق لإنشاء تعاونيات زراعية انتاجية رأسمالية ، والإلغاء الضمنى للحد الأقصى لملكية الأراضى الزراعية ،وإنهاء احتكار الدولة للتمويل الزراعى وإعطاء دور أكبر للرأسمالية الخاصة – ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى – فى كل القطاعات كل هذه التغيرات أدت إلى التوسع فى الزراعات الرأسمالية على حساب الزراعات التقليدية حيث ارتفعت المساحات المزروعة فاكهة من ١٣١ الف فدان سنة ١٩٦٠ لتصل إلى ٢٤٤ الف فدان سنة ١٩٧٠ ثم ٣٦٨ الف فدان سنة ١٩٨١ وبنسبة قدرها ٣٢,٣٪ ، وزادت مساحة الأرض الزراعية المزروعة بالخضروات من ٢٤٩ الف فدان لتصل إلى ٨٦٨ الف فدان بنسبة قدرها ٣٤٨,٥٪ ، وارتفعت مساحات الأراضى المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية ، وانخفضت مساحات القطن والأرز.

٤- أدت هذه التغيرات أيضاً إلى تركز ملكية وحيازة الأرض والآلآت الزراعية والأصول الرأسمالية الأخرى ، واتجه الاستثمار فى المجالات الزراعية نحو الأنشطة الأقرب لطبيعة النشاط الرأسمالى ، والتى تتميز بسرعة دوران رأس المال – وذلك على مستوى الريف المصرى وقرية الدراسة – مثل الأنشطة الداجنية والحيوانية ، وازداد الوزن النسبى لأصول انتاجية أخرى فى ثروات الريفيين غير الأرض الزراعية مثل ملكية الآلآت الزراعية ، وكذلك شهدت الفترة من منتصف السبعينيات حتى الآن – إلى جانب تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فعليا – ممارسات تصب فى اتجاه العودة إلى تركز ملكية وحيازة الأرض الزراعية فى عدد متناقص من الملاك على حساب أعداد متزايدة من فقراء وصغار الملاك.

٥- تبين من البيانات الميدانية أن التمايز الطبقى المعاصر لا يقوم على أساس ملكية الأرض فقط ، وأنما على أسس وأصول أخرى ، واصبحت البنية الطبقية فى القرية المصرية المعاصرة لا تشمل طبقات أساسية وثانوية فقط ، وإنما أصبحت بداخلها شرائح أخرى بينية تمثل مواقع طبقية متناقضة وأخرى مختلطة داخل أكثر من نمط للانتاج سواء بين الرأسمالية، والبورجوازية الصغيرة ، أو بين البورجوازية الصغيرة، والطبقة العاملة .

٦- شخص الباحث نمط الانتاج السائد بقرية الدراسة بأنه نمط الانتاج السلعى الصغير وذلك لانتشار الحيازات القزمية بالقرية، وتدنى عدد مستغلى العمل المأجور ، سواء الدائم أو المؤقت ، وذلك إلى جانب نمط الانتاج الرأسمالى .

٧- لم تعد الزراعة هى النشاط الاقتصادى الوحيد بقرية الدراسة ، بل توجد أنشطة اقتصادية أخرى تتوزع ما بين أعمال التجارة بجميع أنواعها وانتشار الورش والمخابز البلدية وتملك السيارات والجرارات الزراعية ، فالدخول التى تدرها هذه الأنشطة أدت إلى زيادة المواقع الطبقية البينية داخل البنية الطبقية بقرية الدراسة.

ثانياً : تحولات الشرائح البينية الطبقية :

تتعلق هذه الاستنتاجات بالاجابة على التساؤل الثانى الذى طرحته الدراسة والذى مؤداه: ما تحولات الشرائح البينية الطبقية فى الريف المصرى قبل ١٩٥٢ حت الآن؟

وتحددت الاجابة على هذا التساؤل فى ضوء البيانات التالية :-

١- تتحدد ملامح الشرائح الوسطى فى المجتمع الاوربى عن نظيرتها فى المجتمع المصرى حسب أسلوب الانتاج السائد ، وطبيعة الأساليب الانتاجية الأخرى التى قد توجد فى ظله ، وقد نشأت الشرائح الوسطى فى هذا المجتمع فى ظل نمط الانتاج الاقطاعى حيث أدت التناقضات الداخلية لهذا الاسلوب بمرور الوقت عن تبلور علاقات انتاج جديدة فى رحم هذا الاسلوب ذاته حملتها طبقة جديدة هى الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية . تحتل موقعاً وسطاً بين الطبقتين العليا والدنيا فى هذا المجتمع . وحققت نموها فى ظل منطق التطور الداخلى المستقل لهذا المجتمع ، بل فى ظل محاولتها هى كطبقة ، ومن ثم محاولة مجتمعها معها ككل - ومع سيادة أسلوب الانتاج الرأسمالى فى المجتمع الاوربى سادت هذه الطبقة ذلك المجتمع واحتلت قمة بنيته الطبقية، وأثناء صعودها تعرضت لتفكك داخلى صعدت بموجبه شرائحها العليا إلى موقع القمة ، بينما ظلت شرائحها الوسطى والصغرى تشغل الموقع الأوسط فى أطار المجتمع الجديد.

٢- أما فيما يتعلق بنشأة وتطور نظيرتها فى المجتمع المصرى نفسه ، فكانت نشأة مخالفة وتطوراً مخالفاً لذلك إلى حد كبير ، وهذا الاختلاف فى النشأة والتطور يرجع إلى اختلاف خصائص أسلوب الالتزام الذى ساد المجتمع المصرى منذ منتصف القرن ١٧ حتى بداية القرن ١٩ ، عن خصائص أسلوب الاقطاع الذى ساد فى أوربا فى العصور الوسطى حيث حال هذا الاختلاف بين أسلوب الالتزام وبين القدرة على توليد علاقات انتاج جديدة مناقضة لعلاقات الانتاج السائدة ومن ثم حال بينه وبين بلورته لطبقة مناقضة لطبقة الملتزمين.

٣- قامت الدولة بتشكيل ملامح الشرائح الوسطى فى مصر بفعل قراراتها وتحت رعايتها حيث نظمت ملكية الأراضى الزراعية ، وأنشأت التعليم المدنى ، وأرسلت البعثات ، وفتحت باب التوظيف للخريجين - فهى لم تكن وليدة الصراع مع الدولة أو الطبقة العليا، ولم تدخل فى تحد حقيقى مع الحكومة حتى تفرض نفسها وتحقق مصالحها وأغراضها - بل كانت صنيعة الدولة عبر القرارات والقوانين والاجراءات ، وتعاظم هذا الدور فى عهد محمد على حيث كانت سياسته الاقتصادية والتعليمية وراء بلورة هذه الشرائح الوسطى. فى ظل نظام العهدة والابعاديات والجفالك ، كما شهد المجتمع المصرى عقب انهيار نظام محمد على عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية شكلت طبيعة طبقته الوسطى بشرائحها المختلفة.

٤- كان للإصلاحات الزراعية فى نهاية القرن ١٩ دور فى نشأة الشرائح الوسطى حيث اتجه الكثير من كبار التجار إلى تملك مساحات ضخمة من الأراضى ليستثمرونها بجانب مصالحهم التجارية الأخرى ، كما كان لنشأة نظام العزب دور أيضا فى نشأتها حيث كان ناظر العزبة والخولى يقومان بأعمال الإدارة والإشراف ويمارسان قهراً وتسلطاً على العمال بالعزبة رغم أنهم اجراء مثلهم.

٥- أدت التغيرات التى أدخلها قادة ثورة يوليو على توزيع الأراضى الزراعية ، والتوسع فى النظام التعاونى ، والتعليم ، إلى تغيرات فى البنية الطبقية تمثلت فى تقلص نشاط البرجوازية دون تقلص وجودها وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى ، خاصة فى جناحها البيروقراطى ، حيث برزت شرائح البرجوازية البيروقراطية التى تستمد تميزها الاجتماعى ليس على أساس قاعدة ملكيتها المباشرة لأدوات الانتاج ولكن على أساس ملكية الدولة لهذه الوسائل ، وموقعها كصفوة متميزة فى الإدارة العليا وموقعها فى السلطة السياسية.

٦- حددت التحولات الاقتصادية والاجتماعية ملامح الشرائح البينية فى السبعينيات حيث سلبت هذه التحولات هذه الطبقة الوسطى الدور الذى كانت تقوم به فى الستينيات ، واسناده للطبقة العليا، كما أدت هذه التحولات إلى حدوث حركة سريعة من الصعود والهبوط داخل صفوف هذه الطبقة حيث لوحظ أن معظم الأفراد الذين ينتمون إلى الشرائح العليا لهذه الطبقة صعدوا إلى مصاف الطبقة العليا ، بينما بقى الأفراد الذين ينتمون إلى شرائحها الوسطى فى مواقعهم القديمة ، وصعد الكثير من العمال الحضريين والريفيين إلى الطبقة الوسطى ، وهبط منها إلى الطبقة الدنيا الكثير من متوسطى وصغار الموظفين الحكوميين والفلاحين الفقراء ، مما

اضطرهم إلى البحث عن وظيفة أخرى اضافية بغية الحفاظ على وضعهم الاجتماعى والطبقى.

٧- أدت سياسة الدولة بعد ١٩٧٣ والمتمثلة فى تعيين المسرحين من القوات المسلحة ومعظمهم من العمال والحرفيين ، كعمال خدمات فى المؤسسات الخدمية بالقرى ، إلى وجود تداخل فى الموقع الطبقى لهؤلاء الأفراد كما استفاد هؤلاء من بطالتهم المقنعة فى هذه المؤسسات واشتغلوا بأنشطة اقتصادية أخرى.

٨- حددت السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة منذ منتصف السبعينيات حتى الآن - متمثلة فى الانفتاح الاقتصادى والهجرة النفطية والتكيف الهيكلى - ملامح الشرائح البينية الطبقية بقرية الدراسة ، حيث كانت شرائح الموظفين والعمال الاجراء والحائزين لأقل من ثلاثة أفدنة هى أكثر الشرائح تمثيلا داخل الشرائح البينية نتيجة للدخول المتدنية وارتفاع الأسعار مما يدفعهم للبحث عن أنشطة أخرى لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية لهم ولأسرهم وللحفاظ على أوضاعهم الطبقية من التدنى.

ثالثاً : محددات الشرائح البينية فى السياق المعاصر

تتعلق هذه الاستنتاجات بالاجابة على التساؤل الثالث الذى طرحته الدراسة والذى مؤداه: ما محددات الشرائح البينية فى السياق المعاصر ؟

وتحددت الاجابة على هذا التساؤل فى ضوء البيانات التالية:-

١- ترجع ظاهرة الاتساع النسبى لحجم ومراتب الشرائح البينية داخل البنية الطبقية إلى اتساع نطاق عمليات التحديث والبيروقراطية لأجهزة الدولة المدنية والعسكرية ، والتوسع فى الوظائف الاشرافية والرقابية ، والتطور السريع والهائل للنظام التعليمى فى معظم البلدان العربية ومنها مصر فى حقب الخمسينيات والستينيات والسبعينيات.

٢- أدى التحول من رأسمالية الدولة الوطنية إلى رأسمالية الدولة التابعة إلى خسائر ملموسة ومباشرة للشرائح الوسطى وهى التى تبدأ برجال الاعمال المتوسطين والإدارة العليا فى الحكومة والقطاع العام آنذاك ، وتنتهى بالعمال فى القطاع المنظم وأقسام واسعة من الحرفيين وصغار الفلاحين لأن إعادة توزيع الناتج المحلى الاجمالى فى الستينيات تمت لصالح هذه الدائرة.

٣- ولدت ظروف فوضى السوق ومظاهر الفساد التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى منذ نشأته ، واجراءات تفكيك القطاع العام ، ولدت مظاهر الأنشطة والدخول الطفيلية التى اجتذبت كثيراً من شرائح المجتمع على كافة درجات البنية الطبقية ومن ثم

أحدثت تشوهات فى شرائح من هذه الطبقات جعلتها غير خالصة فى التعبير عن الطبقات التى تنتمى إليها.

٤- مثل التضخم آلية للحراك الاجتماعى جوهرها افقار شرائح كثيرة من الطبقات الوسطى والفقيرة - خصوصاً موظفى الحكومة والقطاع العام - لصالح الرأسمالية العليا فى الريف والمدينة، وهو ما دفع البعض من هذه الشرائح إلى تكملة أجورهم المتدنية والقيام بأعمال إضافية خاصة فى قطاع الخدمات مما يفسر انتشار ظاهرة تعدد أوجه النشاط الذى يمارسها الفرد.

٥- أدت الهجرة الخارجية إلى ظهور شرائح متوسطة جديدة تتمتع بمستوى دخل مرتفع ، وإلى توسيع قاعدة وصفوف البرجوازية الصغيرة فى البلدان المرسلة للعمالة ومنها مصر ، بدلاً من اضمحلالها على النحو الذى تنبأت به نماذج الاستقطاب الطبقى الثنائى، وذلك بفعل أنماط الاستثمار لدى هذه الشرائح فى المضاربات العقارية والمشروعات التجارية والخدمية ، والودائع المصرفية ..... الخ ، فكل ذلك أدى إلى تداعيات هائلة فى أوضاع البنية الطبقية فى تلك البلدان ، حيث ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ، دخل العمل) وارتفع عدد العمال الذين يتحولون إلى ملاك ومستثمرين صغار أو حائزين لأصول مالية ، دون أن يتخلوا عن وظائفهم وأعمالهم الأصلية ، والحرفيين إلى مقاولين صغار يعملون لحسابهم ، أو إلى تجار أدوات صحية .... الخ.

٦- أوضحت البيانات الميدانية لقرية الدراسة أن الهجرة كانت واحدة من آليات التنقل الطبقى لكثير من شرائح العمال الأجراء ، والموظفين فى الدرجات العليا والصغرى ، ولكن هناك بعض منهم لم يحقق أى حراك . ثم أنتقل هؤلاء إلى مهن التجارة، وتملك السيارات الاجرة والنقل، وجرارات زراعية .... الخ.

٧- أدت سياسات التكيف الهيكلى ومازالت إلى زيادة حدة التركز فى الأرض الزراعية، وزيادة أعداد المعدمين نتيجة لترك صغار المستأجرين للمساحات التى يزرعونها ، كما أدت سياسة خفض الانفاق العام الحكومى على الخدمات ، وأرتفاع أسعارها بما يفوق طاقة العمال الاجراء والفلاحين الفقراء وصغار الموظفين ، فى وقت تتناقص فيه دخولهم الحقيقية مما يدفعهم إلى العمل وقتاً اضافياً أو ممارسة أنشطة أخرى للحصول على دخول اضافية لتحقيق مستوى معيشى أفضل لأسرهم ، وهذا ما أدى إلى تشوه البنية الطبقية فى الريف المصرى وقرية الدراسة.

رابعاً : ملامح الوجود الاجتماعى للشرائح البينية بين التحليل الكلى والتحليل الملموس:

تتعلق هذه الاستنتاجات بالاجابة على التساؤل الرابع الذى طرحته الدراسة والذى مؤداه: **ماملامح الوجود الاجتماعى للشرائح البينية الطبقية فى قرية الدراسة؟**

وتحددت الاجابة على هذا التساؤل فى ضوء البيانات التالية :-

١- أوضحت البيانات الميدانية حدة تركز ملكية وحيازة الأرض على مستوى قرية الدراسة حيث يحوز ٠,٩٪ من عدد الحائزين على ١٣,٩٪ من المساحة المزروعة وهم فئة ١٠ افدنة فأكثر ، فى المقابل يحوز ٨٦,٣٪ وهم فئة أقل من ثلاثة أفدنة لحوالى ٤٩,٢٪ من مساحة الزمام المزروع ، وقد بلغ عدد غير الحائزين فى الشرائح البينية ٢١,٩٪، والحائزين لأقل من ثلاثة أفدنة ٦٠,٧٪ من أرباب الأسر ، والحائزين لأكثر من ١٠ أفدنة ١,٣٪ وبلغ عدد غير الحائزين فى العينة ١٩٪، وفى فئة أقل من ثلاثة أفدنة ٤٧,٦٪ ، والحائزين لأكثر من عشرة أفدنة ٩,٥٪ .

٢- أوضحت البيانات الميدانية أن الاصلاح الزراعى كان مصدر حيازة ٥٤,٨٪ من الحائزين على مستوى قرية الدراسة ، و ٥١,٤٪ من الحائزين بالشرائح البينية ، ٤ مفردات على مستوى العينة وهذا الارتفاع فى نسب حيازات الاصلاح الزراعى على مستوى القرية والشرائح البينية وضعف ما تدره هذه الملكيات الصغيرة من دخول لا تواكب أرتفاع الأسعار دفع بحائزيها للعمل فى أنشطة أخرى.

٣- أنتشرت الأنشطة غير الزراعية فى القرية المصرية مثل مزارع الدواجن وتسمين المواشى وبناء العمارات السكنية بقصد التأجير وشراء السيارات (ركوب ونقل) بقصد الاستثمار وتملك الجرارات الزراعية والآت الرى والحصاد والدراس لاستخدامها لدى كبار التجار وصغار الملاك وتأجيرها للغير ، كما أنتشرت فى القرى أنشطة حرفية كثيرة مثل ورش تصليح السيارات والسمكرة والدوكو والنجارة ومحلات البقالة والأدوات الصحية.

٤- أنتشرت الجرارات الزراعية بقرية الدراسة من جرارين فى سنة ١٩٥٥ إلى ٣٩ جراراً فى عام ١٩٩٧ ، كما أرتفعت ماكينات الرى إلى ١٠١ ماكينة رى ثابت ونقالى ، وارتفعت ماكينات الدراس إلى ١٥ ماكينة ، كما أنتشرت سيارات الركوب إلى ٣١ سيارة والنقل ٣ سيارات.

٥- أوضحت البيانات الميدانية أن ١٨,٣٪ من الشرائح البينية يملكون ٤٣,٦٪ من الجرارات الزراعية بالقرية ، ويحوزون على ٥٢,٢٪ من مجموعات الرى الثابت والمتحرك، وعلى ٢٠٪ من ماكينات الدراس ، وقد غيرت ملكية وحيازة هذه الآلآت وضعية الحائز الصغير إلى مستثمر صغير.

٦- بلغ عدد أرباب الأسر من واقع الحصر الشامل لقرية الدراسة ١٠٨٠ أسرة،مثلت الشرائح البينية منها ٤٥٦ مفردة بنسبة ٤٢,٢٪ ، ومثل الحائزون للأرض فقط ٢٣١ بنسبة ٢١,٤٪ ، ومثل الموظفون ١٣٥ بنسبة ١٢,٥٪، ومثل التجار ١٦ مفردة بنسبة ١,٥٪ ، ومثل العمال الاجراء ١٣٢ بنسبة ١٢,٢٪ ، ومثل أصحاب المهن الحرة ١٦ بنسبة ١,٥٪ ، ومثل عمال الخدمات ٢٣ بنسبة ٢,١٪ ، ومثل أرباب المعاشات والأرامل ٧١ بنسبة ٦,٦٪.

٧-بلغ عدد الحائزين داخل الشرائح البينية ٧٤ منهم ٣١ بنسبة ٤٢٪ يعملون بالتجارة، ٧ بنسبة ٩,٧٪ لديهم جرارات زراعية وسيارات اجرة، ١٠ بنسبة ١٣,٥٪ سافروا للخارج، ٣ بنسبة ٤٪ لديهم مشروعات تسمين ماشية وجرارات زراعية وسيارات. كما اوضحت البيانات ان ٦١ مفردة بنسبة ٨٢,٤٪ يقعون فى فئة الحيازة أقل من خمسة افدنة، ٣ بنسبة ٤٪ فى فئة ٢٠ فدان فاكثر. وهذا يوضح ان اصحاب الحيازات الصغيرة يمتهنون انشطة اخرى لمواجهة ارتفاع الاسعار والحفاظ على وضعهم الطبقى، واصحاب الحيازات الكبيرة لتأمين مستقبلهم .

٨-كانت شريحة الموظفين اكثر الشرائح تمثيلاً الشرائح البينية حيث بلغ عددهم ٢٤٢ بنسبة ٥٣,١٪ من اجمالى الشرائح البينية، بلغ عدد الممتهنين لمهنة واحدة ١٩١ منهم ١٥٤ بالزراعة، ٢٣ بالتجارة، ٥ سفر للخارج، ٥ لديه حرفة، ٤ تملك سيارة اجرة .

وبلغ عدد الممتهنين لمهنتين اضافيتين بجانب الوظيفة ٤٦ مفردة يعملون بالزراعة والتجارة ثم الزراعة والسفر للخارج، ثم الزراعة وتملك جرار زراعى، ثم الزراعة وعمل اجير لدى الغير، ثم الزراعة ومشروع تسمين اغنام، والزراعة وفنى كهرباء، ثم السفر للخارج ومشروع تجارى، ثم الزراعة والجزارة، النجارة والسباكة، مكوجى وعجلاتى، سباك وعامل اجير، النجارة والسفر للخارج، السفر للخارج وعمل دائم لدى الغير، تاجر ودلال بالقرية .

كما بلغ عدد الممتهنين لمهن متعددة ٥ مفردات، وبلغ عدد مشروعات المفردة الاولى خمسة مشروعات وهى مزرعة دواجن، مشروع طاحونة، خلاطة علف، كسارة كسب، وسيارتين احدهما ركوب والاخرى نقل كبير. اما المفردة الثانية فتمثلت انشطتها فى الزراعة وتجارة البطاطين والاجهزة الكهربائية، وفنى كهربائى وورشة دراجات، وسيارة اجرة (ركوب). اما المفردة الثالثة فكانت انشطتها الزراعة والتجارة والسفر للخارج وجرار زراعى. وتمثلت فى المفردة الرابعة، السفر للخارج والتجارة والجزارة وفى المفردة الخامسة فى الزراعة ومشروع طاحونة وجرار زراعى .

٩-بلغ عدد شريحة العمال الاجراء داخل الشرائح البينية ١٠٧ مفردة بنسبة ١٠٪ ، وكانت الزراعة هى الاكثر تمثيلاً بجانب العمل الاجير، يليها الهجرة الخارجية ثم التجارة، يليها الهجرة الخارجية وتجارة الاجهزة الكهربائية، يليها صناعة الطوب والتجارة فيه، ثم الجزارة، والحياكة أو السفر للخارج وتملك سيارة اجرة، وصاحب ورشة كاوتش، وصياد سمك، ورشة دراجات، خفير مؤقت بالرى، صاحب عربة كارو، وزراعة بالمشاركة. واوضحت البيانات ان هذه المهن وخاصة السفر للخارج والتجارة، وتملك سيارة ادت إلى ارتفاع دخولهم وبالتالى ارتفاع مستوى معيشتهم وتحولهم إلى البورجوازية الصغيرة بل اعلى منها .

١٠-بلغ عدد عمال الخدمات داخل الشرائح البينية ٢٠ مفردة يمتهن ١٨ منهم العمل الاجير فى الزراعة، ثم الزراعة ، وبلغ عدد التجار ٦ مفردات يمتهنون الجزارة، وورشة نجارة متطورة، والزراعة وسيارتين اجرة، وعمل اجير وزراعة اقل من فدان، وبلغ عدد الحرفيين ٧ مفردات تعمل بالتجارة، ثم الزراعة والسفر للخارج، ثم السفر للخارج فقط بجانب مهنتهم الاساسية. وقد أدت التحولات منذ السبعينيات إلى تحسن نسبى وارتقائهم إلى مصاف البورجوازية الصغيرة .

١١-اوضحت البيانات الميدانية ان الدخل الاكبر كان من المهنة الاضافية وذلك لدى ٥٢,٤٪ من اجمالى الشرائح البينية، واجاب ٢٧٪ بان الدخل الاكبر من المهنة الاساسية، وكان دخل المهنتين متساو لدى ٢٠,٦٪ من اجمالى الشرائح.

كما اوضحت ذات البيانات فيما يتعلق بالوقت ان ٦٠,٥٪ يقضون القوت الاكبر فى المهنة الاساسية، ٢٩,٦٪ يقضون وقتهم الاكبر فى المهنة الاضافية، ٩,٩٪ كان وقتهم متساو بين المهنتين .

١٢-شهد الانفاق على التعليم فى مصر زيادة كبيرة منذ الخمسينيات بفعل توسع نظام الثورة فيه بجميع مستوياته واقرار المجانية فى جميع مراحله، وادى هذا الاهتمام إلى انجازات ملموسة، فقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة من ٢ مليون فى اوائل الخمسينيات إلى ٦ مليون فى اوائل السبعينيات، وقد فتح هذا النمو الهائل قنوات التنقل الطبقى امام الشرائح الطبقية الفقيرة .

١٣-ادت سياسة خفض الانفاق العام والغاء دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية إلى ارتفاع فى تكلفة التعليم إلى مستوى تعجز دخول الاسر الفقيرة عن تحمله، [فكانت نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات الفقيرة من ٢٤٨,٥٪ إلى ١٠٢٥٪ بين ٨٢/٨١ - ٩٢/٩١] - مما دفع هذه الاسر إلى عدم الاستمرار فى تعليم ابنائها فازدادت نسبة التسرب فى المناطق الفقيرة وبالتالى ارتفعت نسبة الامية حيث بلغت فى الوجه القبلى

٦٥,٣٪ أى نحو ثلثى السكان البالغين فى صعيد مصر، وبلغت فى الوجه البحرى ٥٧,٦٪ .

١٤-اوضحت البيانات الرسمية والميدانية ارتفاع نسبة الامية بقرية الدراسة طبقا لتعدادات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ حيث بلغت النسبة على التوالى ٩٢٪، ٨١,٩٪، ٧٣,٢٪ وبلغت من واقع الحصر الشامل بالقرية الام (قرية الدراسة) ٤٦٪ .

١٥-اوضحت بيانات الحصر الشامل ان نسبة الامية فى الشرائح البيئية بلغت ٤٩٪، ٢٢,٥٪ يقرأ ويكتب، ٢١٪ حاصلين على مؤهل متوسط، ١٪ فوق متوسط، ٥٪ مؤهل عال. كما بلغت نسبة الامية فى عينة الدراسة ١٩٪، ونسبة من يقرأ ويكتب ٢٣,٨٪، ونسبة الحاصلين على مؤهل متوسط ٣٨,١٪، ونسبة مؤهل عال ٩,٥٪. واوضحت النتائج أن الاسباب الاساسية لعدم استكمالهم للتعليم، تدنى الظروف الاقتصادية بالنسبة للعمال الاجراء والخدمات، وعدم وجود مدارس بالنسبة للتجار.

١٦-اوضحت البيانات الميدانية ان مشكلات التعليم على مستوى قرية الدراسة والشرائح البينية تتركز حول ارتفاع المصروفات المدرسية، والدروس الخصوصية، وعدم كفاءة المدرسين، وكثافة الفصول وغلاء الاسعار .

١٧-يؤدى خفض الانفاق العام والغاء دعم الحكومة لاسعار السلع والخدمات الاساسية كالسلع الغذائية والادوية والمياه والخدمات الصحية ... الخ إلى خفض الدخول الحقيقية مما يزيد من تكلفة المعيشة للفقراء ولذوى الدخول المحدودة. ومعهم شرائح متزايدة من الطبقة المتوسطة، ويترتب على ذلك ان يعيد هؤلاء ترتيب اولويات انفاقهم لصالح السلع الاساسية الاكثر ضرورة لاشباع الحاجات الاساسية .

١٨-اوضحت البيانات الميدانية ارتفاع المستوى الغذائى لدى الشرائح البينية السبع مقارنة بنظيراتها خارج الشرائح البينية حيث ازداد متوسط استهلاك الفرد فى اسرة الشرائح البينية من البروتينيات، فقد بلغ استهلاك العامل الاجير من اللحوم ٤,٠٥١ كجم / سنة بلغ هذا المتوسط ١٩,٢ لدى نظيره فى الشرائح البينية، وبلغ استهلاك الحائز الكبير ٣٦,٧٠٠ كجم / سنة بلغ متوسط استهلاك نظيره فى الشريحة البينية ٥٧,٦٠٠ كجم / سنة ..... الخ.

١٩-ادت اجراءات يوليو إلى تحسين فرص المصريين فى الحصول على الرعاية الطبية، حيث تزايد عدد الاطباء من ٥٠٠٠ طبيب سنة ١٩٥٢ إلى ٨٠٠٠ طبيب سنة ١٩٧٠ أى بنسبة ٣٧٥٪ وانعكس ذلك فى معدل الوفيات والمتوسط العمرى، وانعكس ايضا فى استفادة فئات طبقية كانت محرومة من أية رعاية صحية كالعمال الزراعيين والاجراء وصغار الحائزين .

٢٠-كانت اثارة خفض الانفاق العام على الصحة اشد منها فى حالة التعليم، إذ تعانى الخدمات الصحية من قلة الموارد المادية والبشرية، فكان نصيب هذه الخدمات من النفقات العامة ٢,٨ لعام ٩٢/٩١، وكان الجزء الاكبر يخصص للاجور وليس للخدمات وتحولت الخدمات الصحية المجانية إلى خدمات بمقابل مباشر (اجر محدد) أو غير مباشر (شراء الادوية) وتدنت هذه الخدمات نتيجة ارتفاع اسعار الدواء، وتحرير سعر الصرف، وكذلك هناك عدم عدالة فى توزيع المؤسسات الصحية على مستوى الاقاليم.

٢١-اوضحت البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من يعالجون لدى طبيب خاص فى القاهرة واسيوط وذلك للمستوى المعيشى المرتفع نسبياً لهذه الشرائح البينية، كما اوضحت البيانات ان مشكلات العلاج بقرية الدراسة تتمثل فى ارتفاع اسعار العلاج، وارتفاع كشف الاطباء، وعدم وجود طبيب فى حالة سفر الطبيب المقيم، وعدم وجود مركز طبى متطور .

خامساً : ملامح الوعى الاجتماعى:

وتتعلق الاستنتاجات بالاجابة على التساؤل الخاص الذى طرحته الدراسة والذى مؤداه ما ملامح الوعى الاجتماعى للشرائح البينية الطبقية بقرية الدراسة .

١-اوضحت الدراسة ان ثمة مصادر متعددة لتشكيل الوعى منها التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والاعلام، والثقافة الشعبية، والطبقات المسيطرة .

٢-اوضحت الدراسة فيما يتعلق بوعى الشرائح البيئية أنه وعى هجين وغير متجانس فيما انها تحتل مواقع متناقضة فيما يتعلق بالعلاقات الطبقية، فايديولوجيتها ايضا متناقضة فاحيانا تتبنى ايديولوجية الطبقة العاملة، وثانية البرجوازية الصغيرة وثالثة الطبقة الراسمالية، وتكون سياساتها متناقضة تتغير من موقف لآخر ومن وقت لآخر، وتكون مصالحها ايضا متناقضة .

٣-اوضحت البيانات الميدانية فيما يتعلق بوعى الشرائح البينية بالمشاركة عدم تجانس هذا الوعى بين الشرائح البينية السبع فقد رأت طبقة كبار الحائزين بضرورة حضور الاجتماعات لتطوير القرية، فى الوقت نفسه ربط متوسطو الحائظين حضورهم بمصالحهم الشخصية، وعدم حضور أى من شريحة العمال الاجراء لانه لا يرون اهمية لحضورهم.

٤-اوضحت الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعضوية الاحزاب ان نسبتها بين كبار الحائزين ٨٠٪، وبين الموظفين ٥٠٪ وبين صغار الحائزين والعمال والاجراء وعمال الخدمات كانت النسبة صفر .

٥-اوضحت البيانات الميدانية ان بعض الشرائح اجمع على رفض الجامعات الخاصة وهناك البعض الآخر الذى وافق على اهميتها وكلا اعلن مبرراته الخاصة به. كما اجمعت الشرائح السبع على ان الواسطة هى الاساس لمن يستطيع الحصول على وظيفة، وعلى ان التعليم يضمن مستقبل افضل للابناء .

٦-اجمعت الشرائح السبع على اهمية التعليم بالنسبة للولد وعدم اهميته بالنسبة للبنت حتى لا يصبح الولد عامل اجير ، ويجد له وظيفة، والبنت ستتزوج وتراعى زوجها واولادها، وهذا بالنسبة لعمال الخدمات والعمال الاجراء، ورأت الشرائح الاخرى أهمية التعليم بالنسبة للولد والبنت لان الزمان تغير وممكن تصبح وزيرة .

٧-اوضحت البيانات الميدانية تمايزاً فى خطاب الحياة اليومية بين الشرائح السبع حيث عبر الخطاب عن الوجود الاجتماعى لكل شريحة .

ثانياً: مناقشة النتائج فى ضوء الاطار النظرى:

سيحاول الباحث القاء الضوء على عدد من القضايا الاساسية:

القضية الأولى: العلاقة بين اساس المجتمع وبنائه الفوقى .

يرى الاطار النظرى الموجه للبحث ثمة علاقة جدلية بين الاساس الاقتصادى للمجتمع والبنية الفوقية .

فى ضوء هذه القضية وفى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسة الراهنة، وكما اكدت توجهات الماركسية الجديدة ان ثمة استقلالية للبنية الفوقية وما تضمه من مؤسسات وتنظيمات: لقد اكدت النتائج فى حدود قرية الدراسة ما يلى:

١-ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية، صاحبها تغيرات فى البنية الطبقية لقرية الدراسة، انعكست على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة وافرزت شرائح طبقية بينية تحتل مواقع طبقية متناقضة ومختلطة داخل البنية الطبقية .

٢-ادت التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينيات إلى اتجاه الاستثمار فى الانشطة الاقرب لطبيعة النشاط الراسمالى، وازداد الوزن النسبى لاصول انتاجية اخرى فى ثروات الريفيين عبر الأرض الزراعية مثل تملك الالات الزراعية. واصبح التمايز الطبقى المعاصر لا يقوم على اساس ملكية الأرض، وانما على اسس واصول أخرى .

٣-ادت التغيرات المؤسسية وخاصة فى الزراعة، إلى تغيرات فى البنية الطبقية للقرية، حيث لعبت سلطة الدولة دوراً واضحاً فى تغير البنية الطبقية للمجتمع الريفى وقرية الدراسة فى اطار ما اصدرته من تشريعات زراعية وتعليمية واعتمد هذا على مضمون السلطة واختياراتها الاجتماعية ، وفى الخمسينيات والستينات كان انحياز سلطة الدولة

إلى العمال والفلاحين الفقراء وصغار الحائزين حيث اصدرت قوانين الاصلاح الزراعى، ومجانية التعليم والتوظيف والاستفادة من الخدمات الصحية ... الخ.

وانحسر ذلك نسبياً فى السبعينيات وانحازت السلطة إلى الراسمالية الزراعية، واحدثت تغيرات مضادة لما حدث فى الخمسينيات والستينات ... ومن ثم لعبت الاثار المترتبة على هذه التغيرات كالتضخم وارتفاع الاسعار والهجرة الخارجية دورا فى تعدد الانشطة الاقتصادية بقرية الدراسة افرزت بدورها شرائح طبقية بينية ترتفع نسبتها بين هذه الشرائح الفقيرة. ثم دشنت سياسة التكيف الهيكلى هذه السياسة وادت إلى مزيد من ارتفاع الاسعار وخفضت نفقات التعليم والصحة ما يفوق طاقة هذه الشرائح مع تناقص فى دخولها، إلى التشبث بالمهن الاضافية وزيادة تشويه البنية الطبقية على مستوى الريف المصرى وقرية الدراسة.

القضية الثانية:

يترتب على تعدد انماط الانتاج ، تعدد الطبقات الرئيسية والفرعية ، وحدوث تداخل بين الاقسام والشرائح الطبقية ، واتساع النطاق الاجتماعى – الوجود والموقع – للشرائح البينية داخل البنية الطبقية لقرية الدراسة ففى ضوء هذه القضية اوضحت البيانات الميدانية ان ثمة مواقع طبقية متناقضة ومختلطة بين نمط الانتاج الراسمالى ونمط الانتاج السلع الصغير بقرية الدراسة .

القضية الثانية:

تذهب هذه القضية إلى القول بوجود علاقة جدلية بين الوجود والوعى الاجتماعى وتتحدد هذه العلاقة بظروف البنية الاجتماعية والطبقية فى مرحلة تاريخية محددة. فالوجود الاجتماعى غير المتجانس للشرائح البينية الطبقية شكل وعياً غير متجانس ومتناقض يتغير فى موقف لآخر من وقت لآخر.

– اوضحت البيانات الميدانية ان المشكلات المجتمعية للمجتمع المصرى، والمتثلة فى خفض الانفاق العام على الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع الاسعار، افرزت وعيا جماعياً مباشراً لدى الشرائح البينية حيث تدرك كل شريحة لوجودها الاجتماعى وتخطط لمواجهة هذه المشكلات بالبحث عن مهن وانشطة اضافية تدر دخولاً عالية ، كما يتحدد الوعى بالمشاركة الاجتماعية والسياسية بالوضع الطبقى لكل شريحة.

القضية الثالثة:

ارتباط مشكلات الشرائح البينية بمشكلات المجتمع والريف المصريين وقرية الدراسة.

تعد هذه القضية تلخيصاً لانعكاس المشكلات المجتمعية للمجتمع المصرى، على الريف المصرى وقرية الدراسة، وبالتالى عل اوضاع الشرائح البينية لان كل شريحة بينية هى

جزء من طبقة أو طبقتين والطبقة جزء من البنية الطبقية التى هى جزء من الريف المصرى فكل ذلك يرتبط بالسياق العام والكلى للمجتمع المصرى. فالمشكلات الاساسية فى قرية الدراسة كارتفاع الاسعار كما تتواجد فى المجتمع المصرى ، تعانى منها الشرائح البينية على مستوى قرية الدراسة، وكذلك مشكلات التعليم مما يدفعهم إلى البحث عن المهن والانشطة الاضافية لمواجهة هذه المشكلات .

– اتضح من خلال تحليل الوجود الاجتماعى للشرائح البينية فى التعليم والصحة والتغذية انها ترتبط بالسياق الاجتماعى العام للمجتمع المصرى بصفة عامة والريف بصفة خاصة.

ثالثاً: مناقشة النتائج فى ضوء البحوث والدراسات السابقة: –

ثمة ندرة فى الدراسات المباشرة حول الشرائح البينية الطبقية، وكل الدراسات فى هذا الموضوع كانت حول البنية الطبقية بشكل عام. ولذلك سيحاول الباحث ان يستعرض مدى اتفاق أو اختلاف نتائجها مع نتائج الدراسة الراهنة.

١–التقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة ' عبدالباسط عبدالمعطى، الصراع الطبقى فى القرية المصرية "، محمود عودة " اساليب الاتصال والتغير الاجتماعى فى القرية المصرية '، دراسة الجهاز العربى لمحو الامية وتعليم الكبار، ودراسة ' محمود زكى جابر حول انماط الحياة اليومية للعمال الاجراء " ومع دراسة " هانس ورضوان حول سوق العمل الزراعى ' وذلك فيما يتعلق بارتفاع الامية بين العمال الزراعيين. فقد توصلت الاولى ان الامية لدى العمال الاجراء تصل إلى ٨٢٪، وتوصلت الثانية ان الامية اكثر انتشارا بين العمال الاجراء، وتوصلت الثالثة ان الامية لدى العمال الاجراء ٨٥٪، وتوصلت الرابعة إلى ان الفرص التعليمية لم تتاح لجميع حالات الدراسة للظروف الاقتصادية المتدنية، وتوصلت الخامسة إلى ارتفاع نسبة الافراد الحاصلين على اقل من التعليم الابتدائى – ٩٥٪ – فى شريحتى العمال الزراعيين وصغار الحائزين.

٢–التقت نتائج الدراسة مع دراسة " ابراهيم العيسوى، نحو خريطة طبقية لمصر " فيما يتعلق بالبنية الطبقية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ان البنية الطبقية لا تحتوى على طبقات اساسية وفرعية وانما على مواقع طبقية متناقضة واخرى مختلطة وان التمايز الطبقى المعاصر لا يقوم على اساس ملكية الأرض وانما على اصول اخرى.

٣–التقت نتائج الدراسة مع دراسة " صلاح منسى " القرية المصرية والانفتاح الاقتصادى " التى توصلت نتائجها إلى تعدد الانشطة الاقتصادية بين اعمال التجارة بانواعها والورش والمخابز وامتلاك السيارات (الركوب والنقل) وانتشار الجرارات الزراعية وماكينات الرى.

٤-اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة " محمود عبدالفضيل" التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، ودراسة " عبدالرحمن احمد على " حول الهجرة والتنقل الطبقى فى القرية المصرية فى السبعينيات اللتين توصلتا نتائجهما إلى تعدد مصادر الدخل (دخل العمل ، دخل الملكية).

٥-اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة " عبدالرحمن احمد على " حول الهجرة والتنقل الطبقى التى توصلت نتائجها إلى حدوث تنقل طبقى لشرائح العمال والحرفيين وصغار الموظفين إلى مصاف البرجوازية الصغيرة.

٦-اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة احمد حمزة ' عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى التى توصلت إلى ان هذه التحولات احدثت تحولات فى البنية الطبقية.

٧-اتفقت نتائج الدراسة مع كل المحاولات حول البنية الطبقية فى الريف المصرى والتى توصلت نتائجها إلى وجود تركز فى ملكية وحيازة الأرض منذ السبعينيات حتى الآن.

٨-اتفقت الدراسة مع دراستى " حسنين كشك" حول اعادة انتاج الفقر فى القرية المصرية، والمشاركة فى الاحزاب السياسية، دراسة لعينات من المشتغلين بالزراعة، واللتين توصلتا نتائجهما إلى ان تملك الحائز الصغير أو الفلاح الفقير لآلة زراعية تحوله إلى وضعية مستثمر صغير.

٩-اتفقت نتائج الدراسة مع بحث " منتدىالعالم الثالث، حول تحسين احوال الريف العربى، والذى توصلت نتائجها إلى ان ٢٤,١٪ من مفردات البحث البالغ عددها ١٣٣ مفردة كانت تمتهن مهنا اخرى بجانب الزراعة.

١٠-اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة " انعام عبدالجواد حول " الوعى بمشكلات التعليم فى القرية المصرية، ومع دراسة " محمود زكى جابر " حول بعض الحاجات الاساسية للعمال الزراعيين فى قرى مصرية، والتى توصلت نتائجهما إلى ان مشكلات التعليم تتركز حول الدروس الخصوصية، وارتفاع المصروفات المدرسية وعدم كفاءة المدرسين.

١١-اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة " عادل سلطان وابتسام الجعفراوى " حول التفاوتات فى مستوى المعيشة بين قرى الريف المصرى والتى توصلت نتائجها إلى ارتفاع المؤشر العام لمستوى المعيشة لدى العاملين باكثر من مهنة.

١٢-اختلفت الدراسة مع دراسة حسنين كشك، حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الزراعة والتى توصلت نتائجها إلى تدنى الوضع الغذائى لدى هذه الشريحة وكذلك اختلفت مع دراستى " محمود زكى " حول انماط الحياة اليومية للعامل الزراعى، وبعض

الحاجات الاساسية للعمال الزراعيين واللتين توصلت نتائجهما إلى ان متوسط استهلاك الفرد فى اسرة العامل الزراعى ٤,٠٥١ كجم / سنة.

١٣-اختلفت الدراسة مع جل الدراسات حول البنية الطبقية والتى توصلت نتائجها إلى تصنيف البنية الطبقية إلى راسمالية زراعية وملاك متوسطين وفقراء فلاحين وعمال.

١٤-اختلفت الدراسة مع جل الدراسات حول طبقة بعينها والتى توصلت نتائجها إلى تجانس الوعى لافراد هذه الطبقة .